شبكة إمام دار الهجرة العلمية

معهد علوم التأصيل

تفريغ

شرح وتعليق على كتاب

نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر

لفضيلة الشيخ

أبي يوسف مصطفى مبرم

حفظه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله

وصحبه وسلم تسليمًا كثيرا إلى يوم الدين أما بعد:

فهذا هو المجلس الخامس من مجالس التعليق والشرح على الكتاب الخامس من كتب معهد علوم التأصيل وهو كتاب "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" للحافظ ابن حجر العسقلاني –عليه رحمة الله ومغفرته–. وقد وصلنا في الكلام عليه إلى ما يتعلق بتعريف الصحيح، وقلنا في الدرس الماضي بأن تعريف الحافظ ابن حجر وتعريف غيره من أئمة الاصطلاح للحديث الصحيح، تضمن خمسة مباحث، وأن الذي ينبغي على طالب العلم إذا أراد أن يتعرف على علم المصطلح وأن يتقن ما شاء الله من أبوابه، بأن الباب الذي لا يتكرر معه أو يقل تكرره، فإنه يُليه أعظم الاهتمام في أول مروره عليه .

وقلنا بأننا سنتحدث أكثر عن العدالة والضبط وما يتعلق بالاتصال والعلة والشذوذ، هذه سيعقد لها المصنف–رحمه الله تعالى –أبوابًا مستقلة وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله.

قال –رحمه الله تعالى–"**وَخَبَرُ الْآحَادِ بِنَقْلِ عَدْلٍ تَامِّ الضَّبْطِ، مُتَّصِلِ السَّنَدِ، غَيْرِ مُعَلَّلٍ وَلَا شَاذٍّ هُوَ الصَّحِيحُ لِذَاتِهِ**" .

قوله – رحمه الله تعالى– هنا " **وَخَبَرُ** " راجع إلى قوله في تقسيم الخبر لأنه– رحمه الله تعالى– كما رجح وقرر، أنه لا فرق من جهة الاصطلاح بين الحديث وبين الخبر، وقوله " **الْآحَادِ** " أخرج به التواتر لأنه قرر كما قرر غيره من أهل العلم بأن التواتر لا يُحتاج إلى نظرٍ في رواته، وقوله– رحمه الله تعالى– هنا "**بِنَقْلِ عَدْلٍ** "؛ هذا الباب هو الذي قلنا لكم آنفًا بأن الحاجة إلى الكلام عليه ماسة والحافظ–رحمنا الله وإياه– عرف العدل وعرف العدالة في شرحه لهذا المتن الذي صنفه فإنه – رحمه الله تعالى– في شرحه على "النخبة"؛ الذي هو "النزهة"، عرف العدل كما قلت لك وعرف العدالة.

فعرف العدل بأنه "مَنْ لَهُ مَلَكَةٌ تَحْمِلُهُ عَلَى مُلَازَمَةِ التَّقْوَى وَالْمُرُوءَةِ ". ثم عرف التقوى بقوله: " وَالْمرادُ بِالتَّقْوَى: اجْتِنَابُ الْأَعْمَالِ السَّيِّئَةِ مَنْ شِرْكٍ أَوْ فِسْقٌ، أَوْ بِدْعَةَ "

هذا تعريف للعدلِ ولحقيقة العدالة. أحسن تعاريف العدل، لأن المصنف–رحمه الله تعالى–،كما قلت لكم، بأن العدل "مَنْ لَهُ مَلَكَةٌ تَحْمِلُهُ عَلَى مُلَازَمَةِ التَّقْوَى " المناقشة في مسألة الملازمة هذه هل يُفهَم منها أن العدل لا يُخطئ ولا يسهو؟

هناك تقرير لشيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله –، نريدكم أن تفهموا هذه المواضع لأنها مهمة، هناك تقرير لشيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–في كتابه "الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان " لما تكلم على مسألة التَّقِي وما يتعلق بأهل التقوى، بين بأنه ليس من شرط أهل التقوى أن يكونوا معصومين، وكذلك الحافظ ابن القيم –رحمه الله تعالى–له كلام نحو هذا في طائفة من كتبه وناقش العلامة ابن الوزير في " العواصم من القواصم " وابن الأمير في " توضيح الأفكار " هذه المسألة وأنه ليس من شرط العدل ألا يعصي وألا يُخطئ وألا يُسيء وأن المراد هو المقاربة في أمره.

وأحسن ما يُقال في تعريف هذا والذي كان ينبغي أن يتتابع عليه علماء الاصطلاح ما قرره الشافعي

–رحمه الله تعالى–بقوله (ولو كَان العَدل من لا ذَنب له لم نجد، عَدلًا ولو كان كُل مُذنبٍ عَدلًا لم نجد مجروحًا ولكن العدل –هذا هو الشاهد–ولكن العدلُ أو ولكن العدلَ ولكن العدلُ مَن اجْتَنب الكَبائر وكَانت محاسنه أكثر مِن مَساوِئه).

فهذا ما قرره الإمام الشافعي–رحمه الله تعالى–وبهذا التقرير يتبين لك من هو العدل، وهذا هو أوّل شرط من شروط الحديث الصحيح وهو أن يكون راويه عدلا، بأن يكون هذا العدل خاليا من أسباب الفسوق الّتي هي اقتراف الكبائر أو ملازمة الصغائر. وخوارم المروءة الّتي هي الأمور الخسيسة والدنيئة والّتي تختلف باختلاف أعصار الناس وأعرافهم وبلدانهم وأماكنهم، فإنّ المروءة وخوارمها ليس لها ضابط شرعيّ يجب المصير إليه ومع هذا فإنّ طالب العلم وطالب الحديث ينبغي له أن يكون بعيدا عن مواطن الريب. ثمّ قال المصنّف رحمه الله تعالى **[تامّ الضبط]**، سنتحدّث عن الضبط ثم نرجع إلى التمام؛ الضبط في أصل اللغة هو الإحكام، إحكام الشيء، ضبط الشيء إحكامه. والضبط أو غيره من العلوم إذا كان مقسوما فإنّه لا بدّ وأن تُعرف قسمته من أجل أن يتميّز ويعرف وأقدم من الإمام يحيى بن معين ـ عليه رحمة الله ـ المتوفّ سنة ثلاثٍ وثلاثين ومائتين، فإنّه قال: (هما ثبتان، ثبت حفظ وثبت كتابة) وأراد بالثبت هنا الضبط، فالضبط ضبطان؛ ضبط حفظ الّذي هو ضبط الصدر وضبط كتاب الّذي هو حفظ الكتاب.

فضبط الصدر عرّفه المصنّف ـ رحمه الله تعالى ـ و نحن في كثير من التعاريف سنعتمد على قول الحافظ ـ رحمه الله ـ ونعلّق عليها بما يناسبها؛ قال: (وهو أن يثبت ما سمعه حيث يتمكّن من استحضاره متى شاء) هذا هو ضبط الصدر، والثاني ضبط كتاب وعرّفه بقوله: (وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصحّحه إلى أن يؤدّي منه). والحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ هنا قيّد الضبط بالتمام، فهل معني هذا القيد أنّ الراوي لا يخطئ ولا يهم؟ هذا غير ممكن ولا يمكن أيضا أن يفهم من كلامه ـ رحمه الله ـ ولا من كلام غيره من الأئمّة ولهذا قالوا (توهيم الثقة خلاف الأصل) وقالوا: (قد يهم الثقة)، ولما قالوا توهيم الثقة خلاف الأصل؛ معناه أنّ هذا الأصل قد يتحول فيهم الثقة وهذا هو الّذي يفسّره المعنى الآخر وهذا فإنّك إذا نظرت في كلام الأئمة ـ رحمهم الله ـ تجد أنّهم قد قرّروا بأنّه ليس من شرط الثقة ألا يقع في حديثه الوهم والغلط. ولهذا قال الحافظ الذهبيّ كلمته في "الموقظة"، قال: (ليس من حدّ الثقة ألا يهن) وقال أيضا ـ عليه رحمة الله ـ: (وأنا أشتهي أن تعرّفني من هو الثقة الثبت الّذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه). وابن معين ـ عليه رحمة الله ـ يقول: (من لا يخطئ فهو كذّاب) وقال أيضا: (لست أعجب ممّن يحدّث فيخطئ إنّما أعجب ممّن يحدّث فيصيب). وابن المبارك ـ رحمه الله تعالى ـ يقول: (ومن يسلم من الوهم؟). ولهذا لما سُئل أبو داوود، وسأله أبو عبيد الآجرّي في "مسائله" ،وهو مطبوع، سأله عن سليمان بن بنت شرحبيل فقال أبو داوود: (ثقة يخطئ كما يخطئ الناس). فهذا الوقوع في حديث الراوي في الوهم قلّ من يسلم منه من أمراء المؤمنين في الحديث؛ البخاريّ ـ رحمه الله تعالى ـ تُتُبّعت أوهامه تتبّعها الخطيب البغدادي في "موضح أوهام الجمع والتفريق الّذي وقع على البخاري في كتاب التأريخ"، صنّف بعض الأئمة أوهام شعبة، الأحاديث الّتي وهم فيها مالك، وكذلك غيرهم من الأئمة والحفّاظ فإنّه قلّ منهم من لم يقع الوهم في حديثه ولذلك قالوا بأنّ أكثر أوهام شعبة كانت في الرجال. طالب العلم ينبغي له أن يتنبّه لهذا، وأن قولهم [تمام الضبط] ليس مرادا بأنّه لا يخطئ في حديثه البتّة. ولهذا الإمام مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه "التمييز" قال: (الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه، آخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهو لا يترك، ولو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر الغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه). ولهذا قال أيضا –رحمه الله تعالى– في "كتاب التمييز" (والحفظ غالب على النسيان وقاض عليه لا محال)، ولو ذهبت أذكر ما عندي من كلام الأئمة والحفّاظ بأنّ تمام الضّبط ليس شرطه في الراوي أنّه لا يقع منه الوهم ولا الغلط لما انتهى بنا المقام. ولكن بقيت مسألة وهي مسألة الترجيح بين ضبط الصّدر وضبط الكتاب، الذي عليه أئمّة الحديث أو جمهور المحدثّين أنّ ضبط الكتاب مقدّم على ضبط الصّدر، والمنقول عنهم في هذا الباب كثير لا يحصيه إلاّ الله –

جلّ وعلا-، ولهذا قلّ من ضعّف في كتابه، كما ضعّفوا "سفيان بن وكيع بن جرّاح" بسبب وراقه وأنّه لم يصن كتابه، وكان الإمام أحمد يعجب من أحاديث بعض الأئمّة بسبب ضبطهم لكتابهم وصونهم له كما هو الحال في ترجمة ابن شعيب ابن أبي حمزة- أذكر أنّ اسمه بشير- فإنّه كان معجبا بكتاب أبيه، بكتاب شعيب، بسبب ضبطه لكتابه وتصحيحه ونقطه وما شابه ذلك. فإذا عرف هذا فإنّ ضبط الكتاب هو الذي كان عليه جماهير الأئمة ولهذا كان الإمام أحمد وابن المديني لا يحدّثون إلاّ من كتاب، بل ذكرت الآن أنّ الإمام عبد الله ابن أحمد -رحمه الله تعالى- في زوائده على المسند روى عن يحي بن معين أنّه قال لعبد الرزاق :(اكتب عني حديثا واحدا بغير كتاب، فقلت لا ولا حرفا)، أي ولا أكتب حرفا، فكان لا يحدّث عن عبد الرّزاق يعني يحي بن معين إلاّ من كتاب، وهذا وقع في مسند الإمام أحمد قصة يحي بن معين مع عبد الرّزاق -رحم الله الجميع-، ثم قال- هذا ما أردنا الكلام عليه في مسالة الضبط- متصل السند أنه لا يقع فيع انقطاع بحال حال الرواة، وسيأتي الكلام علي الحديث المتصل والرّد بسبب الإنقطاع، غير معلّل أي ليست فيه علّة قادحة تستوجب ردّ حديث المحدّث ،وينبغي أن يعلم أنّ كلام الأئمة على العلل راجع إلى ثلاثة أمور، وهذا إن شاء الله سيأتي الكلام عليه في الكلام على المعلّ،كلام الحافظ -رحمه الله-. الأمر الأول : أنهم يطلقون العلة على مطلق الضعف وهذا واقع في كلام الكثير من الأئمة، فأنت إذا نظرت في كتب التخريج المشهورة والمعروفة ككتاب "نصب الراية" للزيلعي وكتاب "الخلاصة"للنووي و"التحقق والتنقيح" لابن عبد الهادي وابن الجوزي و "تلخيص الحبير" ،"البدر المنير" ، تجد أنّهم يطلقون العلّة على مطلق الضّعف، مطلق الضعف يسمّونها علّة، ويقولون هذا الحديث ضعيف وفيه أربع علل ثم يقول العلة الأولى، ويذكر ضعف الراوي مثلا، وهذا ظاهر. الإطلاق الثاني : أنّهم يطلقون العلة ويريدون بها الانقطاع ،مطلق الإنقطاع : الإرسال، الإعضال، التعليق، وهذا الذي جرى عليه صنيع شيخنا مقبل عليه -رحمة الله- في كتاب " أحاديث معلّةظاهرها الصحة" فإنّ عامته في ما وقع فيه نفي السّماع بسبب الإنقطاع. الثالث مما يطلق عليه العلّة عند أكثر حفاظ الأئمة : هو الإختلاف على الراوي وصلا وإرسالا و رفعا ووقفا، هذا هو العلم الذي هو أدقّ ممّا تقدّم وهو الذي عليه طريقة الحافظ أبي الحسن علي بن عمرالدار قطني في كتابه "العلل الواردة في الأحاديث" وكثير من هذين النوعين واقع في كلام كثير من الأئمة. وسيأتي الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى، فالحديث المعلّ ما فيه علة خفية قادحة ، وقيّدوها بأن تكون قادحة، سيأتي معنا العلل الغير القادحة من إبدال ثقة بثقة وما شابه ذلك . والشاذّ، هنا قال : **[ولا شاذّا]** والشاذّ في أصل اللغة شذّ يشذّ هذا هو القياس وشذّ فيه شذّ يشذّ هو المنفرد، والتعريف للشاذّ مختلف فيه اختلافا كثيرا، والشاذّ

هو ما يخالف فيه الراوي من هو أرجح منه، والخلاف فيه من أكثر ما يقع من الخلاف في الأحاديث، فإذا خالف الرّاوي من هو أرجح منه سمّو حديثه بالشاذّ. وسيأتي أنّ الشاذّ يقابله المحفوظ بكلام المصنف -رحمه الله-

ختم هذا المبحث بقوله: **[وهو الصحيح لذاته]** بمعنى أن هذا الذى استجمع هذه الشروط الخمسة هو الصحيح بذاته، فلا يحتاج إلى أمر زائد خارج عنه بل هو مستقل بنفسه توفرت فيه شروط:العدالة والضبط والإتصال وعدم العلة وعدم الشذوذ. هذا هو الصحيح بذاته وقال -رحمه الله-: **[وتتفاوت رتبه]**

-الضمير عائد على الصحيح- بتفاوت هذه الأوصاف، .هذا مما يدلك على أن قول الحافظ – رحمه الله نعالى- في التعريف | **[تام الضبط]** أنه لم يرد به الضبط الذى لا يقع معه الوهم ولاالخطأ، ولهذا تتفاوت أوصاف الأئمة فيه. وهنا يذكر العلماء -رحمهم الله تعالى- أصح الأسانيد.

وهذا المبحث المرجح فيه أنه لا يطلق فيه القول فقد يكون صحيحا بإعتبار بلده أو بإعتبار راوى كما سيأتى معنا بأقسام المردود.

قال:[ومن ثم قدم صحيح البخارى] لماذا؟ لأن البخارى -رحمه الله تعالى- شرطه فى الصحيح شديد. ومعلوم، ولا أريد أن اتخوَّض فى هذه المسألة فهى من المسائل الدقيقة الكبيرة، الخلاف بين شرط البخارى وشرط مسلم.

لكن الحافظ -رحمه الله تعالى- أجمل القول فى نزهته، التى هى الشرح لهذا الكتاب، وإذا أردتم أصح الأسانيد تراجعون الأصل الشرح الذى هو النزهة أو التعليق على إختصار علوم الحديث للعلامة أحمد شاكر -رحمه الله تعالى- وما يقع فكتب المصطلح والأمر فى هذا يسير.

فأعظم الكتب وأجل الكتب المصنفة فى الصحيح هو صحيح الإمام البخارى -رحمه الله تعالى-.

قال:"قدم صحيح البخارى" أى على غيره وهذا قول جماهير الأمة.

بل قال -رحمه الله- (يعنى الحافظ بن حجر) بأنه لا يعرف عن أحد من الأئمة التنصيص على غير هذا؛ على تقديم الإمام البخارى -رحمه الله تعالى- فلما كان الثقات الأثبات الضابطين الذين روى عنهم البخارى -رحمه الله- وقل الكلام فى رجاله، .

والكتب المصنفة للكلام على رجال البخارى ومسلم كثيرة جدا إذا أراد طالب العلم أن يتعرف عليها الوقوف عليها سهل ومتيسر. **[ثم مسلم]** ثم صحيح مسلم وذكر الحافظ -رحمه الله تعالى- الأوجه التى تقرر بها أن صحيح

البخارى أرجح من صحيح الإمام مسلم؛ من جهة عدالة وضبط الرواة.، من جهة أن الذين أنتقدوا على صحيح البخارى أقل من الذين انتقدوا على مسلم.ومن جهة عدم المفاريد الكثيرة في صحيح الإمام البخاريالإمام البخارى. عدم الأحاديث المعلة والشاذة."وإذا نظرت إلى الأحاديث التى انتقدها الدارقطنى تبين لك ذلك وتميز. وان ما انتقده الدارقطنى على مسلم أكثر مما انتقده على البخارى. ولأن مسلم خريج البخارى. حتى قال الدارقطنى:(لولا البخارى ما راح مسلم ولا جاء). ثم بعد ذلك، يأتى بعده مسلم بمشاركته للبخارى فى اتفاق العلماءعلى تلقى كتابه بالقبول أيضا.

فقد اتفقوا على :-تلقى البخارى ومسلم بالقبول.ثم ما اتفقا عليه.

قال:**[شروطهما]** قال -رحمه الله- هنا شروطهما :**[ثم شروطهما]** يعنى شرط البخارى أو شرطهما يعنى شرط البخارى ومسلم وهذه المسألة مسألة دقيقة جدا ومن أحسن من رأيت تكلم عليها وعلضرورة الإعتناء ها وبظبطها الحافظ ازيلعي -رحمه الله تعالى- في ما أذكر في الجزء الأول من كتاب "نصب الراية"، فإنه تكلم على ضرورة الإعتناء فيما يقرر فيه أنه على شرطهما.

على شرطيهما؛ بمعنى أن يخرَّج الحديث على مقتضى ما روياه به، لا أن يوجد هذا الحديث على صورة الإنفراد، يعني يوجد الإسناد على صورة الإنفراد. وإن كان قد أخرجا لرجاله بصورة الإنفراد فلا يكون على شرطهما إلا إن كان خرَجا لهما أو لهم، لهؤلاء الرجال، بصورة الإجتماع كما روَوْها. ثم لو وجد هذا على صورة الإجتماع فإنه لابد من النظر في سبب تركهما لهذا الحديث، وهل فيه علة. ولهذا الإمام الحاكم –عليه رحمة الله– قال: (فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة في كتابيْ الإمامين البخاري ومسلم، لزم صاحب الحديث التنقير عن علته ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهرة علته.) كما في كتابه "معرفة علوم الحديث".

ولهذا قال الحافظ بن رجب في الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة، قال: (وقل حديث تركاه إلا وله علة)، فلا بد من النظر مع القول بأن على شرطهما روياه بنفس الإسناد؛ فإنه لابد من النظر في سبب تركهما، والتمحيص والتدقيق. وغالبا ما يذكر علماء المصطلح بأن البخاري ومسلم خرجا لأصحاب الزهري، وخرجا لسفيان بن حسين الواصطي. وسفيان بن حسين روى عن الزهري لكن لم يخرج له لا البخاري ولا مسلم عن سفيان بن حسين، لم يخرجا له بشيء؛ لأن سماعه منه ليس بمتقَن، فينبغي أن يتنبه لمثل هذا. ثم بعد ذلك العلماء هنا يذكرون مراتب الصحيح: بأن أصحه ما اتفق عليه الشيخان، ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم، ثم ما كان على شرطهما، ثم إلى ستة أقسام، ثم ما رواه البخاري ثم ما رواه مسلم إلى ستة أقسام ذكره –رحمه الله تعالى– في شرحه للنزهة.

فلا بد إذن من النظر إلى ما يتعلق بهذه الأحاديث الذي يقال على شرطهما، أو على شرط الشيخين، أو على شرك البخاري، أو على شرط مسلم ولو قيل أيضا كما يقول عبد الهادي في المحرر على رسم الصحيحين، أو رجاله رجال الصحيح، أو رجاله رجال البخاري أو رجاله رجال مسلم، كل هذا لبد من النظر فيه وليس معنى هذا أنه لا يوجد حديث على شرطهما أو على شرط أحدهما، نعم، يوجد على شرطيهما. وبالحقيقة عندما أنظر إلى الوقت يفجعني فجيعة وإلا فالفوائد والفرائد كثيرا جدا عندنا فيما يتعلق بكيفية معرفة طريقة ضبط الرواة وللمعلمي –رحمه الله تعالى– كلام في ذلك، مهم في *"الرسائل الحديثية"* لمسلم أيضا –رحمه الله تعالى– في كتاب *"التمييز في كيفية معرفة ضبط الرواة"*؛ لكن على كل الحال، المقصود من هذا الشرح التوسط وضرب الأمثلة أكثر.

ثم قال –رحمه الله تعالى–: (**فَإِنْ خَفَّ الضبْطُ، فَالْحَسَنُ لِذَاتِهِ، وَبِكَثْرَةِ طُرُقِهِ يُصَحَّح**).

لما فرغ من الكلام على الصحيح وعلى مراتبه وما يلتحق به، ذكر الحديث الحسن، والتعريف بالحسن من أشكل مشكلات علم الحديث، ولهذا الذهبي -رحمه الله- في *"الموقظة"* نفى أن يتطلب طالب الحديث أن يقف على تعريف للحديث الحسن سالم من الانتقاد. والحافظ بن حجر –رحمه الله تعالى- في *"الأسئلة الفائقة للأجوبة اللائقة"* لما سئل عن الحديث الحسن، وهذا من أحسن التعاريف تسمعونه قال، لأنه سئل عن تعريف الحسن، قال: (الحديث المتصل السند برواة معروفين بالصدق في ضبطهم قصور عن ضبط رواة الصحيح ولا يكون الحديث معلولا ولا شاذا) هذا ما قرره –رحمه الله تعالى- في كتابه آنف الذكر. كلامه هنا في غاية الضبط ثم إنه –رحمه الله- حاول في نكته على مقدمة ابن الصلاح أن يستخلص تعريفا يشتمل على الصحيح والحسن فقال: (فإما أن يزيد في حد الصحيح ما يعطى أن هذا أيضا يسمى صحيحا و إما أن لا يسمى هذا صحيحا، والحق أنه من طريق النظر أنه يسمى صحيحا وينبغي أن يزيد في التعريف في الصحيح فيقال هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط أو القاصر عنه إذا اعتضض عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللا). فإذا تقرر هذا فإنهم يقسمون الصحيح والحسن إلى أربعة أقسام، وكلها داخلة في أقسام المقبول.

فيقولون الصحيح قسمان:

-صحيح لذاته: وهو الذي تقدم الكلام عليه.

-وصحيح لغيره: وهو الحديث الحسن لذاته إذا تعددت طرقه. فهذا هو الصحيح لغيره، بمعنى أن يأتي هذا الحديث الحسن من طرق مختلفة ثم بعد ذلك يصحَّحُ بها.

فإذا أردنا أن نأخذ أن نأخذ مثالا على الصحيح لغيره ، نعطيكم مثالا من أجل أن يُقاس عليه غيره. هو ما رواه أبو داوود -رحمه الله تعالى- قال حدّثنا محمّد بن العلاء أنّ زيد بن الحباب حدّثهم قال أخبرنا الحسين بن واقد قال حدّثني عبد الله بن بريدة عن أبيه قال:((خاطبنا رسول الله – صلى الله عليه وآله وسلم – فأقبل الحسن والحسين – رضي الله عنهما- عليهما قميصان أحمران يعثران ويقومان، فنزل فأخذهما فصعد بهما المنبر ثمّ قال : "صدق الله إنّما أموالكم وأولادكم فتنة ". رأيت هذين فلم أصبر ثمّ أخذ في الخطبة)). هذا الحديث أخرجه النّسائي فقال أخبرنا محمد بن عبد العزيز قال حدّثنا الفضيل بن موسى عن حسين بن واقد، قال شيخنا مقبل -عليه رحمة الله- في الصحيح المسند : وبهذا يرتقي الحديث إلى درجة الصحة. ثمّ ذكر له طرقا أخرى ومن رام أن يتعرّف على بعض هذه الأمثلة ففي كتاب الشيخ "الصحيح المسند ما ليس في الصحيحين والصحيح المسند من أسباب النّزول" شيء من هذا. فالفارق بين الصحيح لذاته والحسن لذاته هو قول المصنّف -رحمه الله- : **[فإن خفّ الضّبط]**، وهنا تنبيه، وهو أنّه يقع في بعض كتب المصطلح وفي بعض الشروح "خفيف الضبط" وهذا القول ليس بصحيح ولا متّجه، وحيث رأيته فاضرب عليه وعلّق عليه بأنّ معنى هذا أنّا نلحقه بقسم الضعيف. لأنّ "خفيف الضبط" الذي ضبطه قيل وليس ضبطه بكثير. فقال -رحمه الله- : **[فإن خفّ الضبط فالحسن** -هذا أضبط- **فالحسن لذاته وبكثرة طرقه يُصحّح]** يعني الحسن لذاته بكثرة الطرق مالذي يحصل له؟ يصير صحيحا لغيره. ثمّ قال فإن جُمعا، الضمير المثنّى هنا عائد على الصحيح لذاته والحسن لذاته فإن جُمعا أين يُجمعان؟ أكثر ما وقع هذا في كلام الترمذي -رحمه الله تعالى- في سننه فللتردّد في النّاقل حيث التفرد وإلا فباعتبار إسنادين. الكلام على هذه المسألة، وهي ما إذا قال الترمذي حسن صحيح، من المسائل التي أخذت جهدا كبيرا من أهل العلم من أجل الوصول إلى تحقيق القول فيها. ومع هذا فإنّك لن تظفر بشيء تستقرّ له نفسك وأحسن ما قيل هو ما ذكره الحافظ بن حجر -رحمه الله تعالى- وقال بأنّهما إذا جُمعا فللتردد في الناقل كأنّه قال حسن أو صحيح، فحذف أو هذه التي هي دالّة على التّردّد. وإلا فباعتبار إسنادين؛ رُوي حسنا ورُوي ضعيفا. وكلّ قول من الممكن أن تستقرّ إليه نفسك أو تظنّ أنّه قد استقرّت إليه نفسك فإنّك ستجد اعتراضات عليه. ولما ذكر الشيخ مقبل عليه -رحمة الله- هذه المسألة أحال على كتاب على مقدمة تحفة الأحوذي للمبارك فوري وقال : "فأمّا أنا فإنني متوقّف في هذه المسألة" بمعنى التّوقف أنّه لم يحصل له شيء تستقرّ إليه النّفس فإذا قال الترمذي حسن صحيح فإننا لن نستطيع أن نجزم بشيء من ذلك .

...سأتكلم عن الأدلّة على زيادة الثّقة دون الكلام على الخلاف. فيها قال وزيادة راويهما الضمير المثنّى عائد على الصحيح والحسن، مقبولة ما لم تقع منافية لمن هو أوثق. هذا هو الكلام على مسألة زيادة الثقة، سنحرر القول فيها وما يتعلّق بها. لكن في هذا المجلس نريد أن نذكر الدليل على قبول زيادة الثقة، ما الدليل على قبول زيادة الثقة؟

ما رواه مسلم في: "باب الذكر" في كتاب الطهارة على ما بوب عليه النووي أو غيره " باب الذكر المستحب عقب الوضوء "

أريدكم أن تتأملوا في هذا الحديث: قال: وحدثني أبو عثمان عن جبير بن نفير عن عقبة بن عامر قال: كانت علينا رعاية الإبل فجاءت نوبتي فروحتها بعشي فأدركت رسول الله –صلى الله عليه وسلم –

قائما يحدث الناس فأدركت من قوله: ((ما منْ مسلمٍ يتوضأُ فيحسنُ وضوءَهُ. ثم يقوم فيصلّي ركعتَينِ. مُقبلٌ عليهما بقلبهِ ووجههِ إلا وجبتْ لهُ الجنةُ)) قال : فقلت ما أجود هذه ، فإذا قائل بين يدي يقول : (التي قبلها أجود) فنظرت فإذا عمر قال : (فإني قد رأيتك جئت آنفًا) قال : ((مَا مِنْكُمْ مَنْ أَحَدِ يَتَوَضَّأُ فَيُحسِنُ الْوضُوءَ ثُمَّ يَقَولِ حِينَ يَفْرَغُ مِنْ وضُوئِهِ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولَهُ إلاَ فُتِحَت لَهُ أَبَوابَ الْجَنَّةِ الثَّمانِيَةَ يَدْخَلُ مَنْ أَيهَا شَاءَ)) وهنا وقعت الزيادة من عمر – رضي الله عنه – على ما سمعه عقبة بن عامر – رضي الله عنه وأرضاه – وهذا أشار إليه شيخنا مقبل – عليه رحمة الله – في شرحه على صحيح مسلم " شرح كتاب الطهارة " وزاد عليه أيضا قصة عمران بن حصين – رضي الله عنه – في وفد اليمن لما سأل عن أول هذا الأمر. فهذا مما استدل به العلماء على زيادة الثقة. وقد قال الإمام البخاري –رحمه الله تعالى –فيما يتعلق بزيادة الثقة ولعلنا – إن شاء الله تعالى – نختم الكلام بها المجلس لما تكلم على حديث في "باب الزكاة " لما تكلم البخاري –رحمه الله تعالى–على حديث: ((فيما سَقَتِ السماءُ والعيونُ، أو كان عَثَرِيًّا)) إلى آخر الحديث. قال –رحمه الله تعالى –قال أبو عبد الله هذا تفسير الأول لأنه لم يوقت في الأول أعني حديث ابن عمر ((فيما سَقَتِ السماءُ والعيونُ، أو كان عَثَرِيًّا، العُشْرُ)) وبين في هذا ووقت والزيادة مقبولة والمفسر يقضي على المبهم. وكذلك هناك كلام لتلميذه الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري – رحمه الله –في كتابه " التمييز " تكلم على الزيادة وقبولها ونكمل – إن شاء الله تعالى – في الدرس القادم، والله تعالى أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

والآن نقرأ ما تيسر من كلام أحمد بن يحيى النجمي –رحمه الله –في كتاب " المورد العذب الزلال "

قال – رحمه الله تعالى – ومنها قصة بلال، وأنه كان يعذب ويقال له: إلهك اللات والعزى ويقول:

((أحد أحد)) فبلغ أبا بكر فأتاهم فقال :((على ما تقتلونه فإنه غير مطيعكم)) قالوا : اشتره ، فاشتراه بسبع أواق فأعتقه. عزاها الى "سير أعلام النبلاء "

ومنها قصة عمرو بن الجموح وهو أنه لما فشا الإسلام في الانصار بعد قدوم مصعب بن عمير وابن أم مكتوم إليهم فأسلم شباب من الأنصار ومنهم معاذ بن جبل ومعاذ بن عمرو بن الجموح وكان عمرو بن الجموح شيخا كبيرا باقيا على دينه فتركوه حتى نام وأخذوا صنمه وألقوه في حفرة العذرة فذهب يبحث عنه فلما أصبح افتقده فذهب يبحث عنه فوجده في حفرة العذرة فأخذه وغسله وطيبه ورده في مكانه، وفي الليلة الثانية أخذوه وألقوه في حفرة العذرة فوجدوه ملطخا بالقذر فغسله وطيبه ورده في مكانه ثم علق السيف فيه وقال له : لو أعلم الذي فعل بك هذا لفعلت وفعلت ولكن هذا السيف فإذا أراد أحد أن يأخذك فقاتله فتركوه حتى نام فأخذوه فقرنوه بجيفة كلب ثم ألقوه في حفرة القذر فلما رآه قال:

والله لو كنت إلهاً لم تكن ** أنت وكلب وسط بئر في قرن

أف لملقاك إلهاً مستدن ** الآن فتشناك عن سوء الغبن

الحمد لله العلي ذي المنن ** الواهب الرزاق ديان الدين

هو الذي أنقذني من قبل أن ** أكون في ظلمة قبر مرتهن

وبالجملة فإن عشرات النصوص بل مئات النصوص موجودة في بطون الكتب من تفسير وحديث وسير تدل على أن النبي –صلى الله عليه وسلم– لم يبدأ في دعوته بغير التوحيد ومحاربة الشرك والنصوص الدالة على ذلك من الكتاب والسنة أشهر من أن تذكر وأكثر من أن تحصر فأيما داع دعا قوماً إلى الله فبدأ بغير التوحيد مع أن الشرك فيهم فاش والأضرحة التي هي بمترلة اللات والعزى لديهم موجودة والناس لها قاصدون وعليها مترددون بها يتطوفون ويتمسحون وبأسماء أصحابها في الصباح والمساء يهتفون ويلهجون ولهم من دون الله يدعون وإليهم عند الشدائد يفزعون ويلجأون، ولتلك الأضرحة ينذرون، وعلى اسمائهم يذبحون، معتقدين أنهم يُعطون ويمنعون ويغنون إذا شاءوا ويفقرون، إن من دعا قوماً هذه حالهم فسكت عن شركهم سكوت المقر ودعا إلى غير التوحيد الذي هو مقتضى شهادة أن لا إله إلا الله فإنه قد خالف الرسل كلهم من أولهم نوح –عليه السلام –إلى آخرهم محمد –صلى الله عليه وسلم – سورة واتخذ سبيلاً غير سبيلهم ومنهجاً غير منهجهم ؛ بل قد خالف قول الله تعالى: ﴿ **قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي** ﴾ **[يوسف : 108]**

وأولى به أن يوفر على نفسه الجهد والعناء لأن كل ما كان على غير منهج الرسل فهو مردود غير مقبول.

قال –صلى الله عليه وسلم –: ((من عملَ عملا ليسَ عليهِ أمرُنا فهو ردٌّ))

الإجابة على الأسئلة

السؤال١: انقطع الصوت عندما ذكرتم لنا تفادي عبارة –خفيف الضبط–بالنسبة للحديث الحسن وبماذا نستبدلها فلو تكرّمتم بإعادة ذكرها وجزاكم الله خيرا.

الجواب: هذه المسألة هو أنه وقع في كثير من كتب المصطلح أنّهم يقولون –وخفيف الضبط–خفيف الضبط هذا ما معناه؟ معناه أنّ ضبطه خفيف وأنّ الضعف فيه أكثر هذا طبعا يعني هم لا يقصدونه ولكن العبارات لابدّ أن تكون سليمة. لكن الحافظ ابن حجر هنا وفي النزهة قال (فإن خفَّ الضبط) ولم يقل (الضبط خفيف) لأنّ الضبط خفيف معناه أنّ الضعف أكثر فينبغي أن تستبدل بأن يُقال فإن خفَّ الضبط خفَّ فقط هذا الضابط. يعني مسألة على كلّ حال فإذا تأمّلتها تجد إن شاء الله لها وجاهة.

السؤال٢: يقول بارك الله فيكم، وفيكم بارك الله، لقد وجدت هذا المتن صعب بعض الشيء حتّى أنّي لا أفهم ما يقال في بعض الأحيان فهل ينصح به الطلاب العلم المبتدئين؟

الجواب: هو لطلاب العلم المبتدئين. إذا لم تبتدئ بهذا الكتاب فبماذا ستبتدئ يعني بعض النّاس قد يروق له البيقونيّة أو ما أشبه ذلك لكن ينبغي على طالب العلم في علوم الآلة أن يستحضر شيئا مهمًا وهو أنّه إذا فهم من الكتاب في أوّل دراسته له ٢٠٪ ثمّ في الثانية ٥٠٪ وفي الثالثة ٦٠، ٧٠٪ فقد حصَّل خيرًا كثيرًا فإذا قرأ في المتوسطات والمطولات فإنّه سيصل إن شاء الله إلى ١٠٠٪ وسيكون من أهل هذا الفنّ ومن الشراح لمتونه، وأكثر ما يعاب على طالب العلم العجلة والظنّ أنّه من الممكن أن يستوعب العلم وأن يفهم العلم من أوّل إلقاء أو سماع عليه.

احضر الدرس واكتب الفوائد ثمّ بعد ذلك اسمع الدرس مرّة ثانيّة، راجع، لخّص اعمل تشجيرات، جداول ولا تجد إلاّ أنّك قد خرجت بفوائد لا يعلمها إلا الله. الأمر سهل، هل لم تفهم بأنّ شرط الصحيح أن يكون راويه عدلًا، تامّ الضبط، متصّل السند، بدون شذوذ ولا علّة هذا شيء مفهوم. وتحتاج إلى أن تفهم بعض الأشياء أنّ ما معنى قولهم تامّ الضبط، ما المراد بقولهم العدالة إلى غير ذلك من الأشياء التي ذكرت فلا تعجل على نفسك، احضر وذاكر وستستفيد إن شاء الله ، احضر المدارسة مع إخوانك، وأنصحكم فيما بينكم إذا عملتم سواءً كان من الرجال النساء إذا عملتم شيئا من المدارسات أن تكونوا فطنين للتّفطن للنبيهين والأذكياء والذين يستفيدون في مسألة المدارسة فمثل هؤلاء تابعوهم و تابعوا ما يطرحون من الملخصّات والمذاكرات وما شابه ذلك فإنها إن شاء الله تعالى ستتلخّص لكم

أشياء كثيرة تفيدكم في هذا العلم و ينبغي أيضا أن يعُرف أنّه ليس لكلّ أحد يدرس هذا العلم يُمكنه أن يتخصّص في هذا الباب لكن يقبح بالإنسان أن لا يعرف شيئا عن هذا العلم يعني بعضكم قد ربّما يميل إلى القراءات وبعضكم قد ربّما يميل إلى الفقه وبعضكم ربّما يميل إلى الكلام في الاعتقاد أو ما شابه ذلك، هذا إن لم يكن من أهل هذا الفنّ فإنّه على الأقّل يكون عنده إلمام وتصوّر بهذا بحيث إذا مرّ عليه شيء من الألفاظ يتكلّم عليها ويستطيع أن يتفاهم معها.

السؤال٣: يقول السلام عليكم. وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته وسلمكم الله وإياكم، هل ذكر الشيخان شروطهما في صحيحيهما؟

الجواب: هذه المسألة كنت سأذكرها لكن على ما جاء سؤال الأخ السائل أنّنا الظاهر سنتحاشى الكثير من الأشياء والفوائد التي بين يدي أو في ملخّصاتي أو ما أشبه ذلك في المصطلح بسبب أنّ الفهم قد ربما لا يكون متعلّقا أو ممكنا وخصوصا أنّ الدّرس يُلقى عبر هذه الشّبكات وعبر هذه الوسائل، يصعب علم الآلة خصوصا يصعب تلقيه بمثل هذه الصورة، لكن ما لا يدرك كلّه لا يترك جلّه. فبالنّسبة لمسلم لا إشكال في أنّه ذكر شرطه في مقدّمة صحيحه و ما سيورده من الأحاديث إنّما الإشكال وقع في الكلام على الإمام مسلم -رحمه الله تعالى- على أنّ بعض أهل العلم استشفّ شرطه من عنوانه لكتابه ومن طريقته في اختيار للرجال و الرّواة فاستخرجوا شرطه والخلاف مشهور ومعروف في مسألة اللّقاء و السّماع يعني المعاصرة مع السماع بين الشّيخين ولقد تكلّم عنها الحافظ ابن رجب -رحمه الله تعالى- وأطال في كتابه شرح علل التّرمذيّ و كذلك الذّهبي في كثير من كتبه و جزم بأنّ مسلما لحدّة في خلقه قصد شيخه في مقدّمة صحيحه عندما شنّع عليه و الكلام على هذا سيطول عليكم.

السؤال٤: يقول أحسن الله إليكم ما الفرق بين المروءة والعقل؟

الجواب: المروءة يعني هي نوع من الخلق والعقل مأخُوذ من شد العقال الذي هو الإمساك بالشيء، فبينهما فرق من ناحية لغوية ومن ناحية اصطلاحية.

السؤال٥: يقول هل أحاديث الآحاد إذا أفاد العلم اليقيني يُطلق عليه متواتر؟

الجواب: هذه المرة الثالثة نتكلم في هذا ولهذا حرصت على أن أذكر لكم ثلاث نُقولات في هذا الباب، بل كلام الحافظ –رحمه الله– بالنزهة قد يفيد هذا وذكرنا لكم كلام مسلم في الكلام على حديث الجهر بالتأمين. فأنا إذا قلت لك وأنت قد درست باب المتواتر وما يُطلقون عليه التواتر من تعدد الطرق إذا قلت لك اجمع طرق أحاديث التأمين والجهر بها، ليست أحاديث الجهر بالتأمين لا بل أحاديث التأمين والجهر بها وائتِ بطرقها وطبق عليها الكلام الذي درسته في حد المتواتر فإنك لن تجدها تصل عندهم إلى حد المتواتر. أحاديث انشقاق القمر وصفة الانشقاق وهذا الذي ذكرناه في مسألة الجهر بالتأمين جزم به مسلم في كتاب "التمييز".

أحاديث انشقاق القمر على ما ذكرت لكم جزم الحافظ ابن كثير في كتابه معرفة أحاديث ابن الحاجب بأنه متواتر من جهة إفادة العلم وإن لم يكن متواترًا من جهة إفادة الاصطلاح.

كذلك الحافظ الذهبي جزم بأن بعض الأحاديث وبعض الأسانيد قد تُحدث لك العلم اليقيني الذي يُستفاد منه التواتر مع أنها ليست متواترة لحد الاصطلاح، فلا إشكال في هذا.

السؤال٦: يقول ما المراد عن أهل العلم عن الحديث جاء في الصحيح؟

الجواب: ال فيه الألف واللام التي يُعبِرون عنها ال فيه للجنس، فيُنظر في اصطلاح هذا العَالِم، مثلًا يقع عندكم في كتاب التوحيد وهو الآن الذي يحضرني، في كتاب التوحيد مثلًا يقول (وفي الصحيح) أحيانًا لا تجد للشيخ محمد بن عبد الوهاب اصطلاحًا مطردًا واحدًا تستطيع أن تجعله قاعدة تسير عليها.

فأحيانًا يكون الحديث في الصحيحين وأحيانًا يكون في البخاري وأحيانًا يكون في مسلم.

إذًا هو أراد اسم الجنس يعني أنه في الصحيحين أو في أحدهما، فيُنظر إن كان لهذا العَالِم اصطلاح خاص به وإلا فلابد من النظر في مخرج هذا الحديث ومن الذي رواه.

السؤال٧: هل تُقبل الرواة من قِيل فيه؟

الجواب: بالنسبة لألفاظ الجرح والتعديل سنتكلم عنها إن شاء الله تعالى في بابها عندما يُذكَر الكلام في النخبة. وعلى من باب الجواب على الحديث صدوق له أوهام يُعتَبر حسن الحديث، إذا لم يكن هذا الحديث من أوهامه.

السؤال٨: ويقول لماذا قُدم صحيح البخاري وفقكم الله؟

الجواب: يعني غير معقول أنك لا تكون قد حضرت الدرس.

قلنا لتقدمه في هذا الفن، ولشرطه في صحيحه، ولعدالة وضبط رواته، ولقلة الأحاديث التي انتُقِدت عليه، ولقلة الرجال الذين انتُقِدوا عليه، ولقلة التفرد الذي وقع في صحيحه.

السؤال٩: هل زيادة الثقة دائمًا مقبولة؟

الجواب: هذا درس الغد -إن شاء الله- وقلنا بأننا داهمنا الوقت ولم نستطع أن نتكلم عن زيادة الثقة وإنما تكلمنا عن دليل قبولها. وخلاصة القول كما سيأتي إن شاء الله أنه لا يُطلق القول في زيادة الثقة لا بالقبول ولا بالرد، هذا الذي عليه أئمة النقاد والحفاظ وربما يَرُدُون زيادة وربما يقبلون زيادة أخرى على حسب القرائن الدالة عندهم ليس من منطلق الهوى والتشهي.

السؤال١٠: هل هناك مصطلحات أول مرة نسمع بها ولا نعرف معناها فكيف نتعامل معها؟

الجواب: تتعامل معها بأحد أمرين: إما أن تكون صبورًا حتى تأتيك، يعني مثلًا -أنا حتى لا أجيب على غير سؤال السائل أُكمِله-تقول أول مرة نسمع بها ولا نعرف معناها فكيف نتعامل معها كالاعضال والإرسال وغيرها؟

الجواب: هذه من ألقاب الحديث الذي نحن ندرسه الآن، نحن عرفنا الصحيح، عرفنا المشهور، العزيز، الغريب، الصحيح لذاته، الصحيح لغيره، الحسن لذاته، الحسن لغيره لم نذكره حتى الآن سيأتي في باب المردود لأنه لم يذكره المصنف في هذا الموضع وسيأتي الاعضال وسيأتي الارسال وسيأتي المنقطع وسيأتي المعلق وستأتي أمورًا كثيرة. فأنت إما تكون صبورًا وتنتظر حتى تنتهي من الكتاب وستعرف هذه المصطلحات، وإما أن تكون نهمًا ولا أقول عجلًا فتذهب إلى النخبة أو إلى شرحها النزهة أو إلى غيرها من الشروح وتنظر التعريف لهذه الألفاظ وما يتعلق بها.

السؤال١١: يقول أحسن الله إليكم وإليكم، وبارك فيكم وفيكم، سؤالي للحديث الحسن فيما يخص من خف ضبطه، ما هو الضابط في خفة الضبط وكذلك ما يقوله الحفاظ صدوق، صدوق يهم ويخطئ هل هذه أوصاف للحسن؟

الجواب: نعم هي أوصاف يدخل فيها الحسن صدوق، صدوق يهم، صدوق له أوهام، صدوق يخطئ، إذا لم يكن هذا الحديث كما ذكرت قبل قليل من أوهامه أو أخطائه وكيف نعرف هذا؟

نعرف هذا بالكتب التي صُنِفت في هذا الباب بتَتَبُع أوهام هؤلاء الرواة، ومنها كتب العلل ومنها كتاب "التمييز" على صغر حجمه فإنه قد أفاد فيه الإمام مسلم-رحمه الله تعالى-ومنها أيضًا كما ذكرت قبل قليل كتب العلل ومنها كتاب الحافظ أبي أحمد بن عدي الذي قال فيه شيخ الإسلام لم يُصَنَف في الإسلام مثله الذي هو "الكامل"، والذي أخذ منه كثيرًا الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى- في كتاب "ميزان الاعتدال" ثم جاء بعده الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" فإن هذه الكتب تعتني بأوهام أمثال هؤلاء الرواة وما أُنكر عليهم من حديثهم؛ فإذا كان هذا الحديث مما أُنكر عليه فإنه وإن كان صدوقاً فإننا نرد هذا الذي قال الحُفاظ فيه بأنه قد وَهِمَ فيه أو أنكر عليه أو أخطئ فيه وهذه المسألة سيأتي الكلام عليها سأحاول أن أُلخص لكم ما يتعلق بألفاظ الجرح والتعديل.

السؤال ١٢: يقول حفظكم الله وإياكم حبذا لو تعيد شرح الضبط فأني لم أفهمه بنسبة لي؟

الجواب: بإمكانك الذي سأعيده بإمكانك أن تسمعهُ لن أتي بجديد بدلاً أن يذهب الوقت تراجع التسجيل إن شاء الله تعالى أو التفريغ، وستفهم إن شاء الله هذا.

يقول: لذلك أحاول بصعوبة فهم هذا المتن فحبذا لو بُسط الشرح أكثر والله المستعان.

التبسيط عندي يعني التسهيل هو أن أقرأ عليكم المتن وهذه طريقة بعض العلماء وننصرف.

لا نفكك شيء من عبارته وأنا أرى الشرح أسهل ما يكون فنعرف العبارة فإذا يحتاج الامر إلى ضرب مثال، ضربنا والأمر -إن شاء الله تعالى-في هذا سهل.

لا تنظر يا أخي -بارك الله فيك-وخصوصا في علوم الألة: النحو والصرف والمصطلح وأصول الفقه لا تنظر أنك ستحضر الدرس وستخرج بجميع فوائده لا ؛ لابد أنك يعني ما -أدري كيف ستفهمونها لكن في لهجتنا- تفحر نفسك وتَدُوكها دوكاً يعني تسمع؛ وتلخص؛ قضية أنك تحضر الدرس هذا شيء مبارك وطيب نسأل الله أن يغفر الله لنا ولك لكن لابد من المذاكرة والمراجعة والتلخيص وتقييد الفوائد وقد نصحت في بداية هذه الدروس بأن أفضل شرح على الإطلاق هو شرح الحافظ ابن حجر .

فتأتي لشرح الحافظ ابن حجر النزهة الذي هو شرح نخبته وتجرد فوائده الضبط مثلما ذكرنا تجرب فوائده وترتبها وتشجرها وتجدولها ستخرج بأشياء كثير إن شاء الله.

السؤال ١٣: ماهي صفة راوي الحديث الحسن لذاته؟

الجواب: بالنسبة للحسن: لمعرفته طريقان: طريقة سهلة جداً وطريقة أصعب منها وإن كانت الأولى أيضا صعبة، ماهي؟ هي أنك تأتي الى تراجم الرواة وهذا يقع في كثيراً من كتب التراجم والتخريج -تخريج الأحاديث-فيأتون فيقولون "وفلان ابن فلان حسن الحديث ..حسن الحديث ..حسن الحديث..

مثل محمد ابن عمرو ابن علقمه مثلا يقولون حسن الحديث حيث ما مر عليك محمد ابن عمرو ابن علقمه في كتب في المسند في السنن تمام تقطع بأن هذا الحديث حسن الحديث لأنه أقل الدرجات إلا إذا كان هذا شيء أُنكر عليه أو كان من أوهامه.

الثاني: ضبط ألفاظ الجرح والتعديل وهذا يعرف من اصطلاحات الأئمة، والناس على التقريب ستقرأ المقدمة فيما قرره الحافظ ابن حجر في طبقات الرواة.

السؤال١٤: يقول السلام عليكم وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته يقول الرجال متواتر من جهة ضبطهم أو عدالتهم؟

الجواب: لا من جهة ضبطهم ولهذا لا يشترط أن يكون ثقات ضابطين ضبط تاماً كاملاً.

السؤال ١٥: يقول السلام عليكم، وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته يقول عندي طلب حفظكم الله وإياكم، هل لكم أن تتفضلوا وتشرحوا لنا مثالًا تطبيقاً لدراسة حديث ما حتى نفهم من جيداً.

الجواب: وأنت أيضًا لم تحدد ما الذي يراد لأننا ان شاء الله سندرس بعض الاحاديث ونأخذ مثالا تطبيقاً خصوصاً إذا جاء باب الحسن لغيره إذا جاء باب الكلام لحديث الحسن لغيره فإننا سنتأنى وسنأخذ مثالاً وقد أشجره لكم وأرسله لكم عبر البريد، عبر بريد الشبكة طبعا لتتأملوا فيه لأن هذا هو الذي يحتاج دراسته لان عندك صحيح البخاري ومسلم ما تحتاج أن تنظر في رواته إلا الأحاديث الذي انتقدا عليها انتقدَ عليهما وهذا الحمد لله مدروسة في كتاب الإلزاميات والتتبع بتحقيق الشيخ مقبل أو بين الإمامين مسلم والدار قطني بتحقيق للشيخ ربيع –حفظه الله تعالى.

هناك الباب الذي تحتاج إلى دراسته هو الحسن لغيره ايضا الحسن لذاته أمره سهل وهذا واقع حتى في الصحيحين؛ الحسن لذاته من مظانه الصحيحين وهذه سيشكل عليكم وستكثرون السؤال عليه لكن ليس هذا وقتها إن شاء الله تعالى وقتها آخر. الكلام الذي سنحتاج إليه في كيفية الوصول لتحسين الحديث بشواهد والمتابعة وسنأتي الأدلة الدالة على هذا إن شاء الله.

السؤال١٦: ما رأيكم في استخدام خريطة المفاهيم في هذا المتن وغيره؟

الجواب: هذا الذي أنصح به وهو ليس بدعة، الحمد لله وهذا من الوسائل في طلب العلم. وهل صحيح أنه بدعة؟ لالا خريطة المفاهيم الذي أعنيه: أعني مسألة التشجير تقصد مسألة التشجير إذا كنت تقصد مسألة التشجير الأمر واضح وسهل، تستعملها وهذا الذي أنصحك به ونستفيد؛ لأن بعض الاخوة –ما شاء الله اللهم بارك–عندهم قدره على مسألة التشجير والتلخيص والجدولة ونستفيد منها جميعا.

السؤال ١٧: حبذا لو تبينون لنا أكثر معنى قوله والتردد في الناقل بحيث الانفراد والا بالاعتبار؟

(قال فلتردد في الناقل حيث التفرد)

الجواب: التردد في الناقل يعني الرجل الذي وقع في هذا الإسناد هل هو حسن الحديث أو هو صحيحه هذا التردد حيث وقع التفرد لهذا الراوي يقضي علينا بأن نحكم للحديث بأنه صحيح أو حسن فاختلفت فيه أقوال الأئمة وتجاذبت أطرافهم؛ لأنه ربما استعجلنا في هذا الشرح في هذا الموضع؛ فاختلفت فيه أقوال الأئمة باعتبار ان بعضهم

يصححه وبعضهم يجعله ثقة وبعضهم يجعله صدوق فهذا هو المراد بالناقل فيصححه باعتبار قوم ويحسنه باعتبار قوم ولهذا قلنا بأنهم على حد حرف التردد وإلا باعتبار إسنادين إسناد حسن وإسناد صحيح.

جزاكم الله خير ورفع قدركم وإياكم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وسلم والحمد لله رب العالمين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.